أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية "دراسة تطبيقية"

The impact of the disclosure of the credit risk on the financial performance of Egyptian banks, "An Empirical Study"

أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، جامعة عين شمس-مصر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المصرية، لاستيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال ومدى تأثير هذه البنود على وأداء البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان، وتفترض الدراسة وجود تأثير معنوي بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، وقد اشتملت الدراسة على عينة وتكونت من خمس بنوك تجارية، خلال الفترة (2009:2015)، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة باستخدام SPSS.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، الأداء المالي، البنوك المصرية.

Abstract: This study aims to measure the impact of the disclosure of credit risk on the financial performance of Egyptian banks, and thus meet the financial reporting requirements of the users, Through the index of impairment losses (impairment) of loans, ratio of non-performing loans, liquidity ratio, capital adequacy and the impact of these items on the performance of the Bank, thereby reducing the credit risk. Assumes the study no significant effect between the disclosure of credit risk and financial performance of the Egyptian commercial banks, the study included a sample consisted of five commercial banks during the period (2009: 2015), it has been conducting the necessary statistical analyzes to test the hypotheses of the study using SPSS.

KEY WORD: Credit Risk Disclosure, Financial Performance, Egyptian Banks.

مقدمة:

ما زال الائتمان من أهم الأنشطة التي تنعكس نتائجها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، مما يستدعي مزيدا من التطوير في أسلوب إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان للمشروعات حجمًا لا يستهان به من المحفظة الائتمانية الإجمالية للبنوك، ويتم تجنب بعض الشرائح الهامة من السوق نتيجة الجهل بالأدوات والآليات اللازمة للتقييم الائتماني المتخصص، حيث وضعت مقررات بازل 2 تحديًا جديًا على البنوك في مجال الائتمان.

ويعتبر نظام البنوك بحد ذاته نظاما ائتمانيا، حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال للمقترضين، وقد أدت المنافسة بين البنوك إلى توسيع دائرة القروض، وبالتالي تتعرض لمخاطر أكبر، ولقد أصبح من الصعب التحكم في القروض بالطرق التقليدية خصوصا مع ازدياد المقترضين بأعداد هائلة وزيادة حجم القرض الواحد، ويتضح أن البنوك أدركت منذ مدة طويلة أن منح القروض الذي يعتمد على اسم والموقف المالي للمقترضين يعمل على ازدياد المخاطر التي تتعلق بأنشطة العملاء والأداء التشغيلي والتدفق النقدي والموقف المالي وفعالية الإدارة والضمانات، وقد زاد اهتمام البنوك بأسس وأساليب منح القروض.

إن تطور تصنيف المخاطر بالبنوك قد ساعد في تحسين نظم إدارة تلك المخاطر، وأصبحت إدارة المخاطر من الأساليب الهامة المؤثرة في عمل البنوك على نطاق واسع تزامنا مع المفاهيم المعاصرة للإدارة مثل إدارة الأصول والالتزامات التي تتعلق بإدارة المحفظة الائتمانية بفعالية من خلال بيانات مخاطر الائتمان والتوزيع القطاعي والجغرافي ونظام التشغيل وقياس الربحية، بحيث أنه عند تطبيق هذه الأنظمة مجتمعه وبشكل متناسب وفعال فإنه يمكنها تحقيق أفضل تنويع للمحفظة الائتمانية، وتحقيق الأمان والربحية للبنك.

تعتبر التقارير السنوية وسيلة الإفصاح الرئيسية التي تنقل معلومات الشركات إلى الجمهور، فإن المستثمرين وأصحاب المصالح هم المستخدمون الرئيسيون للمعلومات الواردة في هذه التقارير وعلي سبيل المثال (مخاطر العملة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأدوات المالية) والتي من الممكن أن توثر على أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية في سوق الأوراق المالية في المدى القصير والطويل، حيث أن التقارير السنوية هي بمثابة مصادر مؤثرة للحصول على معلومات لأجل تغطيتها الواسعة ومدى الاعتماد عليها في توفير المعلومات. (Musa Uba Adamu, 2013,P15).

مشكلة الدراسة:

إن المخاطر الائتمانية هي توأم الائتمان البنكي المصاحب له دائمًا، والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا ائتمان بلا مخاطر، أو بمعني أدق إن درجة المخاطر الائتمانية للبنك لا يمكن أن تصل إلى الصفر، ولكن هذا لا يعني بأي حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق، بل يجب التعامل معها بشكل موضوعي وواقعي على أساس تخفيض هذه المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وإخضاعها للمراجعة والتحليل، وذلك نظرًا لطبيعتها سريعة التغير والتقلب نتيجة للعوامل المختلفة التي تؤثر فيها سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية وكذلك طبيعة المدخلات والمخرجات التي تتعامل فيها العملية الائتمانية، وهي الأموال التي تعد أصل كامل السيولة. وحيث أن المهمة الأساسية للبنوك هي تلقي الودائع وتقديم القروض، فإن منح التسهيلات الائتمانية للعملاء يعد تنازلا من البنك عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات التحكم للمحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء الأمان والربحية والسيولة على أنشطة البنك المختلفة.

وتكمن مشكلة الدراسة في فجوة المعلومات الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك، حيث أن من المحتمل أن تقدم البنوك معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبنى على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك المصرية؟

ومن مشكلة البحث الرئيسي تتفرع التساؤلات الآتية:

ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على معدل نمو البنوك؟

ما هي المعوقات التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ وهل يمكن تجنبها؟

هل زيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تعزز انضباط السوق وزيادة الحصة السوقية للبنك؟

أهمية الدراسة: تنقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك من أجل:

-تعظيم قيمة البنك والإسهام في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر.

-اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إعسار وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأسمال البنك.

الأهمية العملية: تنقسم الأهمية العملية إلى شقين ذوي أهمية بالغة كما يلي:

-تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية وتحديد الأولويات وتنظيم المعلومات حول المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية والتي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي.

-التركيز على أنواع الإفصاح عن المعلومات الذي يتناول عمليات التقويم الذي يؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الأسواق من أجل زيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا للتأصيل العلمي من خلال أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيسي لابد من تحقيق أهداف فرعية وهي:

-التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول في البنوك المصرية.

-التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على معدل العائد على المساهمين في البنوك المصرية.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

دراسة: (دادة دليلة، 2013) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)": تهدف الدراسة إلى: مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض وتطبيق المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير

المحاسبية الدولية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

دراسة: (رندة المختار، 2015) بعنوان: "القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على بنك الجمهورية وبنك الصحاري": تهدف الدراسة إلى: القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، وفي سبيل إجراء هذه الدراسة ومناقشة مشكلتها واختبار فروضها فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات طبقا لأسلوب تحليل الانحدار باستخدام برنامج التحليل الإحصائي البسيط (SPSS)، وتوصلت الدارسة إلى: ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

دراسة: (Un)"(useful risk disclosure (2014, Marco, Massimo, Clelia, et al. explanations from the Italian banks": تهدف الدراسة إلى: ما هي أفضل طريقة للإفصاح الإلزامي عن فئات المخاطر، وقامت الدراسة بتحليل البنوك الإيطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات ما بين الملاحظات على البيانات المالية والتقرير العلني وكلاهما أعدا وفقا لتعليمات بنوك إيطاليا. وقامت الدراسة بتقييم ممارسات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر على 66 بنك من البنوك الإيطالية، استنادا إلى التقريرين الإلزاميين، والتحقق من ما إذا كانت العوامل في البنك محددة وهل تفسر أي خلافات، توصلت الدراسة إلى: أن البنوك الإيطالية تمتثل رسميا إلى التعليمات ولكن هناك سلطة تقديرية في اختيار خصائص المعلومات المقدمة بالرغم من أن فئات المخاطر التي يراد الإفصاح عنها مختلفة في كل تقرير، إلا أن شكل الإفصاح موحد تماما، رغم أن البنوك تميل إلى تقديم معلومات أكثر كثافة في مذكرات القوائم المالية.

دراسة: (Nermine S. M. Hassan, 2014) "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality" : تهدف الدراسة إلى: تطوير إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر وتبحث محددات الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر وإسهامه من خلال محاولة وضع إطار لتحليل نوعية ممارسات الإفصاح عن المخاطر حيث تعتبر الدراسة الأولى في مصر. ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و " قابلية الإثبات" باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسنا في جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، والمعلومات عن المخاطر ذات الصلة ومفهومها إلى حد ما. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

دراسة (Million Gizaw, Matewos Kebede, Sujata, 2015)"The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia" تهدف الدراسة إلى: دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا للبيانات الثانوية وتكونت عينة الدراسة من 8 بنوك تجارية لمدة 12 عاما وتم جمعها من تقارير البنوك

المعنية البنك الوطني الإثيوبي، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية ونموذج الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى: أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا. وتشير الدراسة إلى الحاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا.

دراسة: (Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K, 2015) "The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports Evidence from MENA Emerging Markets: تهدف الدراسة إلى: معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح في المستقبل. حيث أن الدراسة قد وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين معلومات الطوعية للمخاطر وبين قدرة السوق على توقع التغيير في الأرباح في المستقبل. وتلك العلاقة الايجابية أوجدت لنا الأدلة التجريبية التالية أولا: فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، ثانيا:مستوى تكاليف الملكية تميل لتخفيف ملائمة معلومات المخاطر، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على مصدر آخر للمعلومات في التنبؤ بتغيير الأرباح في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلى: أن قدرة السوق على توقع تغيرات الأرباح في المستقبل تتأثر بشكل إيجابي مع مستوى معلومات المخاطر. وثبتت فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية كما ثبتت نتائج الدراسة أنها ذات أهمية لأنها تؤكد على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر.

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في:

لقد اهتمت أغلبية الدراسات السابقة المخاطر الائتمانية إدارته ومعالجته والإفصاح عنه، لذا اختلفت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تناولت الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على الأداء المالي للبنوك المصرية، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى تأثير زيادة وجودة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على أداء الربحية للبنك وذلك لتقييم جودة المعلومات المقدمة.

منهج الدراسة: تم إتباع المناهج الآتية في الدراسة:

المنهج الاستقرائي: قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثرها على الأداء المالي للبنوك وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

المنهج الوصفي: حيث قامت الباحثة بالتعرف على الجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والأهداف التي بنيت عليها محددات الدراسة وذلك بغرض تحليلها والمقارنة والاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والفلسفية والعلمية.

المنهج الاستدلالي: حيث قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلى الاستدلال من النتائج الإحصائية على مدى قبول أو رفض أي من الفروض وتعميم النتائج على البنوك ذات الصلة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود البحث من: قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (37) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت خمس (5) بنوك تجارية مصرية، بحيث تشتمل العينة على وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري)، وقد تم اختيار البنوك التجارية وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة (7) أعوام خلال المدة من 2009 إلى 2015، وبلغ عدد المشاهدات خمسة وثلاثون (35) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة،

هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية: (البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بنك HSBC، بنك كريدي اجريكول).

المحور الأول: ماهية مخاطر الائتمانية في الجهاز المصرفي.

1. مفهوم مخاطر الائتمان:

تتعرض العمليات الائتمانية إلى مخاطر عديدة مرتبطة بطبيعة العمل البنكي بالإضافة إلى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يمكن التنبؤ بها. وتوجد تعريفات كثيرة تناولت مخاطر الائتمان، فخسائر الائتمان أمر لا مفر منه نتيجة لعملية الإقراض، وكل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان ويحقق كل بنك بعض خسائر القروض عند الفشل في استردادها(علي شاهين، 2010)، وأيضا عرفت مخاطر الائتمان أنها الخسارة المرتبطة بالمقترض أو تقصير الطرف المقابل (الفشل في الوفاء بالتزاماتها وفقا للشروط المتفق عليها)، حيث تمثل محافظ القروض أكبر مصدر لمخاطر ائتمان. (BASEL III, Commonwealth Bank of Australia, 2015, pp14,33)

2. أنواع المخاطر الائتمانية وأسباب تؤدي إليها:

أنواع مخاطر الائتمان:

مخاطر العميل وتتمثل في الآتي:

مخاطر التوقف عن السداد: هي أسوأ أنواع المخاطر وهو عدم سداد الائتمان وفوائده.

مخاطر تجميد الائتمان: هي تعني تحقق عملية ائتمانية رديئة مما ينتج عنها عدم سداد العميل للائتمان الممنوح له لفترة أطول.

مخاطر التحيز: تتمثل في تهاون القائمين على العملية الائتمانية في دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح الائتمان.

مخاطر السرقة والاختلاس والتواطؤ:

مخاطر السياسة الائتمانية: وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

مخاطر الظروف العامة: وهي المخاطر الناجمة عن الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية(علي شاهين، 2010، ص3).

3. أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية:

للحد من آثار المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها تستخدم مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك، حيث تستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة لضمان الاسترداد في حالة التعثر، وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/أو التنازل عن اعتمادات مستنديه واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الالتزامات(بنك الإتحاد الأردني، 2013)، إن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمرارها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة، وعلي سبيل المثال(علي شاهين، 2010، ص8-19):

- وضع قيود على تصرفات إدارة البنك يحق بموجبها للبنك متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل.

- الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.
- سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجدول زمني لسداد القرض.
- تقديم المرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

المحور الثاني: وسائل التخفيف والحد من المخاطر الائتمانية

يسعى الجهاز البنكي للتخفيف من مخاطر الائتمان الناتجة عن القروض ومشتقات المعاملات بطرق متعددة، منها الضمانات الكافية على مستوى المعاملات، وأيضا إدارة عناصر المخاطر الرئيسية، حيث تقوم بالتحوط في نشاط الإقراض ومشتقاته والمحافظ الائتمانية ومختلف الأدوات المالية بالإضافة إلى اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى مما يتطلب توفير ضمانات إضافية عند الضرورة. لذلك فإن العوامل الهامة في دراسة القروض (كالحجم، والاستحقاق، والمواثيق المالية، والضمانات)، حيث تتم مراجعة الضمانات الأساسية فيما يتعلق بالسيولة من مواقف الضمانات المقترحة، وتقييم الأوراق المالية، ومستويات التداول التاريخية، وتحليل التقلبات، وما يتعلق بالرهان العقاري، وتعتمد عملية تقييم القروض على إطار سياسات الاكتتاب الائتماني وتقييم جانبي الائتمان. ويتم تحديد نسب قيمة القروض إلى الضمانات على أساس تقييم الممتلكات. (Basel III Disclosures Report, 2014,PP 12-13)

المحور الثالث: نموذج تصنيف المخاطر الائتمانية وفقا للبنك المركزي المصري

تقوم الإدارة بتصنيف الجدارة الائتمانية إلى فئات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدي انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة أو النقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان(البنك الأهلي المصري، 2015، ص27) وسيتم عرض فئات الجدارة الائتمانية من خلال الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) فئات الجدارة الائتمانية

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حديا	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية	5	3	المتابعة الخاصة

			خاصة	
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

المصدر: البنك الأهلي المصري، 2015

ويتضمن المعيار الجديد العديد من المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسبا منها للسوق وفقا للمنهج الرقابي لديها ويطلق عليها المعالجات المحلية(البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل، ص3-4).

المحور الرابع: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية ووفقا لقانون البنك المركزي واتفاقية بازل

تعد المحاسبة وظيفة خدمية ووسيلة اتصال، لنظام المعلومات المتكامل الذي يكفل قياس وعرض الأحداث المالية وتحديد آثارها على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بما يوفر المعلومات للأطراف الخارجية لمراقبة أدائها الاقتصادي، وتراعي معايير المحاسبة الدولية طبيعة والخصوصية الشديدة لنشاط البنوك والمؤسسات المالية، لذا فقد أفردت معيارا خاصا عن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث تكمن أهمية الإفصاح والشفافية في إطار انضباط السوق والرقابة البنكية. والتي تتيح للمستخدمين من تلك المعلومات لإجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأداءه (Philip M. Linsley Philip J. Shrives, 2005 p205 – 214).

1. الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (IFRS: 39): يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 توفير الخسائر الناجمة عن الأحداث التي يمكن تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية. قد لا يتم تضمين الخسائر الناجمة عن أحداث مستقبلية مثل الإغلاق المتوقع للمصنع أو خفض التصنيف المتوقع. حيث أن تطوير معيار المحاسبة الدولي رقم 39 هو إزالة أو تخفيف الخلافات لمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة. وينبغي وضع معايير الولايات المتحدة منها المحاسبة على القروض غير المنظورة والمحاسبة من قبل الدائنين لانخفاض قيمة القرض تنقص على أن مخصصات خسائر القروض عند المستوى غير كافية ولكن ليست مفرطة لتغطية الخسائر المتوقعة المتعلقة تحديدها للقروض وكذلك خسائر الائتمان المحتملة الكامنة في ما تبقى من محفظة القروض التي تم تكبدها من تاريخ الميزانية العمومية. مؤخرا قد استولت محاسبة خسائر القروض اهتماما كبيرا بسبب الأزمة المالية العالمية، وخاصة من قبل المنظمين البنوك وواضعي المعايير. وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية المحاسبة خسائر القروض كمشروع مستقل على جدول أعمالها. حيث قواعد المحاسبة تشدد من تقليل إدارة الأرباح المحاسبية. ومع ذلك، فإن الانخفاض في التقدير يتفاوت بين الأنظمة التنظيمية/الإشرافية وهياكل الملكية، و بما أن البنوك لا تزال توفر إلى حد ما عن الخسائر المتوقعة خلال الأوقات الجيدة في الأنظمة الرقابية(رمضان عبد الحميد، 2015)، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 يمثل التحول من الخسارة الجزئية المتوقعة في منهج مبادئ المحاسبة المقبولة عموما إلى منهج الخسارة التي تكبدتها، والتي تسمى انتكاسات في الاستحقاقات السابقة للخسائر المتوقعة (GGünther Gebhardt & Zoltan Novotny-Farkas, 2010, P12)، ويتطلب بعض الإفصاحات وهي(رحاب إبراهيم، 2014، ص93):

- ضرورة الإفصاح عن أساليب القيمة العادلة للأصول المالية والخصوم بشكل منفصل.

- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والدفع المسبق وسعر الفائدة.
- ضرورة الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها.
- ضرورة الإفصاح عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية والإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في القيمة العادلة.
- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والمكاسب من إلغاء الأصول المالية المعدة للبيع بقيمتها العادلة عن صافي الربح والخسارة بشكل منفصل.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (الأدوات المالية– الإفصاح): أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار السابع لإعداد التقارير المالية بهدف تحسين مستويات الإفصاح. ويستهدف هذا المعيار إلزام كافة الكيانات الاقتصادية الإفصاح عن البيانات المالية بشكل كاف وملائم لتمكين المستخدمين من التعرف على أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء وطبيعة المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة البنك لتلك المخاطر موضحا السياسات والأهداف والإجراءات وتقدير كمي لمدى المخاطر التي يتعرض لها البنك بناء على المعلومات الداخلية المتاحة للإدارة(محمد سليم، بشار الرواشدة، 2004، ص9-14).

ولتحقيق منفعة محتوى معلومات التقارير المالية في ظل تطبيق معيار رقم 7 فيما يتعلق بجودة الإفصاح عن مخاطر الائتمان حيث يمكن توفير قوائم مالية ذات محتوى معلوماتي مرتفع يتعلق بملائمة المعلومات من الناحية الائتمانية وتعبر الملاءة الائتمانية عن القدرة النسبية لمقاييس المخاطر المحاسبية في تفسير احتمالات التصنيف الائتماني الذي يتم الحصول عليه من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية مثل مؤسسة ستاندرد انديور. وان يكون هناك زيادة في الملائمة الائتمانية في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لبعض المقاييس المحاسبية ومنها تغطية الفوائد وقد توصل إلى أن القوائم المالية التي تعتبر مصدر هام للمعلومات تتحسن جودتها نتيجة الشفافية المرتفعة، حيث أن أهمية المعلومات في عملية التصنيف الائتماني توضح أن الجودة المنخفضة للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان(سماسم كامل، 2012، ص 620-624)، ويتطلب المعيار التقارير الدولي رقم 7 بعض الافصاحات منها: (A practical guide to IFRS 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds, 2010).

- يتطلب الإفصاح حول المخاطر الائتمانية من قبل فئة الأدوات المالية. وتشمل المعلومات عن جودة الائتمان من الأصول المالية مع مخاطر الائتمان، الفقرة 36.
- تتطلب الإفصاح حول الاستثمارات وتحليل عمر الأصول المالية التي مر تاريخ استحقاقها في تاريخ التقرير، حيث أن إدارة الصناديق الاستثمارية تراقب فقط الأصول المالية عندما تكون متأخرة أكثر من شهر واحد، الفقرة 37(أ).
- يتطلب الإفصاح عن المخاطر التي تستند إلى المعلومات المقدمة من موظفي الإدارة العليا، وأيضا بعض المتطلبات الإفصاحات الدنيا، الفقرة 34 (أ).
- توفير البيانات المالية لمستخدمي المعلومات عن تلك الأصول المالية التي من المرجح أن تصبح قيمة ولمساعدة المستخدمين على تقدير مستوى خسائر انخفاض القيمة في المستقبل، الفقرة37 (أ).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية): يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 معيارا جديدا يهتم بالمحاسبة عن الأدوات المالية من حيث تصنيف وقياس الأصول المالية، حيث يوفر ضوابط موضوعية لقياس الأصول المالية في ضوء الاختيار بين أسلوبي القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة (المستنفذة) لتقليل مشاكل عدم التطابق المحاسبي، وتحسين

قدرة المستخدمين على فهم وتحليل التقارير المالية، وحسن تقييم المبالغ والتوقيتات والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية. قد ركز المعيار بشأن قياس الأصول المالية على استخدام نموذج أو أسلوب القيمة العادلة كما وردت بمعيار القيمة العادلة (FRS13) :(رمضان عبد الحميد، 2015، ص 410-412).

2. الإفصاح المحاسبي وفقا لقانون البنك المركزي المصري:

وضع البنك المركزي مجموعة متطلبات للإفصاح من أجل تشجيع انضباط السوق، والتي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم معلومات كفاية رأس المال، والتعرض للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات التجارية الرئيسية، لتوفير إطار الإفصاح الذي يعزز المقارنة. حيث يطلب من البنوك أيضا الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية بشأن الإفصاح عن السياسات، وقد حققت الإفصاح تعزيزها من خلال إعادة النظر في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر في البنوك وتوسيع نطاق الإفصاحات التي يتعين اتخاذها في "ملاحظات على الحسابات" بالإضافة للجداول الزمنية المحددة المفصلة إلى الميزانية العمومية Disclosure in Financial (Statements -Notes to Accounts, 2014,P15).

المحور الخامس: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتهما بالثقة والأداء المالي واستقرار وربحية البنك:

إن الشفافية والإفصاح واحدة من القنوات الأساسية التي يمكن بموجبها أن تؤثر التقارير المالية للبنوك على استقرار الجهاز البنكي من خلال زيادة المعلومات المتاحة للجمهور حول تعرض البنوك إلى الظروف الاقتصادية الحقيقة (Viralv, Acharya & Stepheng, Ryan, 2016, P293)، وأن الشفافية والإفصاح والثقة، تشكل جزءا لا يتجزأ من حوكمة الشركات، والتي بدورها يمكن أن توفر تحسن الأداء والاستقرار المالي في الجهاز البنكي، حيث أن الأداء المالي الحاضر والمحتمل هو مؤشر للاستثمار. وتشير استطلاعات الرأي أن المستثمرين من المؤسسات يدفعون بقدر 28٪ أو أكثر في أسهم الشركات التي تحكمها أنظمة جيدة في الأسواق الناشئة. والغالبية العظمى من المستثمرين على استعداد لدفع 20٪ مع الممارسات متفوقة لحوكمة الشركات(Matama Rogers, 2008, p4-5)، وكذلك بالبنوك فالمستثمرين على استعداد استمرار أموالهم في بنوك مستقرة وذات تنافسية عالية.

ومن خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة وجدت الباحثة أن العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول هما الأكثر استخداما على نطاق واسع لقياس كفاءة الأرباح أو الأداء الاقتصادي في المؤسسات المالية، وقامت الباحثة بدراسة متغيرات(القروض المتعثرة، نسبة القروض المتعثرة، ومخصص خسائر القروض"، ونسبة السيولة، و"نسبة كفاية رأس المال)، وتأثير هذه المتغيرات وعلاقتها بأداء وربحية البنك والتي تقاس عن طريق المؤشرات الآتية:(العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول).

حيث أكدت بعض الدراسات إلى أن البنوك عالية الربحية يوجد لديها حافز أكبر للإشارة إلى جودة أدائها وقدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية بنجاح، وأن المديرين يميلون لتوصيل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية بصورة حسنة لتحسين صورة البنك وزيادة الحافز، لذلك، فإن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بشفافية يساهم في عرض الموقف المالي الحقيقي للبنك بصورة واقعية للمستثمرين فيساهم في اتخاذ المستثمرين قرار صحيح بشأن الاستثمار في البنك من عدمه. فالأداء المالي الجيد، والإفصاح عن المخاطر الائتمانية يقلل من عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وله تأثير إيجابي على أسهم البنك، ضمان المستثمرين بشأن توقعات البنك ولتجنب التأثير السلبي الناتجة عن المخاطر الائتمانية في المستقبل.

المحور السادس: الدراســـة التطبيقيــة

يعد الإفصاح عن المخاطر الائتمانية هو أحد العوامل المؤثرة في قوة وكفاءة الجهاز البنكي، حيث يؤثر مستوى جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية للبنوك على العمليات البنكية وعلى أداء وربحية الجهاز البنكي. هذه المعلومات يجب أن تكون كافية لتسمح بالتنبؤ المستقبلي لاتجاهات السوق من القدرة التنافسية والاستمرارية والربحية مما يتيح للمستثمرين والمحللين الماليين اتخاذ قرارات مناسبة ووضع الإستراتيجيات الاستثمارية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو المتوقعة والخسائر المحتملة نتيجة عمليات الائتمان ومدى تأثير الظروف المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية على نشاط الجهاز البنكي بناء على معلومات واقعية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبوك المصرية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال ومدى تأثير هذه البنود على تقييم كفاءة وربحية البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان.

أ.**أسلوب جمع بيانات الدراسة:** اعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بكل بنك للمدة من عام(2009 إلى عام 2015)، وفي حالة عدم وجود بعض هذه التقارير المالية فقد تم الحصول عليها من المعهد المصرفي المصري.

ب.الأدوات المتبعة في تحليل الدراسة: تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية لبرنامج (SPSS) والتعامل مع المتغيرات طبقا للخطوات التالية:

- تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة وكذلك التنبؤ بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد لقياس قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ج.متغيرات الدراسة وطرق قياسها: تهدف الدراسة التطبيقية إلي بناء نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع. وفيما يلي عرضا لمتغيرات الدراسة والعلاقة بين ال متغيرات طبعا للنموذج المقترح من خلال النقاط التالية:

د.طريقة حساب كل متغير والغرض منه في النموذج المقترح المبينة بالجدول(1-5) كما يلي:

الجدول رقم (1-5) طريقة حساب كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والغرض منها

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة حساب	المدلول
المستقل	القروض المتعثرة (الرديئة) NPLR	X_1	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	كفاءة استرداد القروض
	كفاية رأس المال CAR	X_2	رأس المال واحتياطاته / إجمالي الأصول	استيعاب الخسائر قبل الإعسار
	السيولة LAR	X_3	القروض / الودائع	قدرة رد الودائع عند الطلب
	مخصص خسائر القروض LLPR	X_4	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	احتياطي الودائع
التابع	العائد على الأصول ROA	Y_1	صافي الربح / إجمالي الأصول	كفاءة استخدام الأصول
	العائد على حقوق المساهمين ROE	Y_2	صافي الربح / حقوق المساهمين	كفاءة الأرباح المستقبلية

ه. فروض الدارسة: في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض العدمH_o: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".
الفرض البديلH_a: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".
ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:
الفرض الأول:
الفرض العدمH_{1_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".
الفرض البديلH_{1_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".
الفرض الثاني:
الفرض العدمH_{2_o}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".
الفرض البديلH_{2_a}: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

ي. اختبارات فروض الدارسة ونتائجها

اختبارات فروض الدراسة: تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (متغير مستقل) على جودة التقارير المالية (متغير تابع) والممارسات المحاسبية المستخدمة للتأثير على النتائج المعلنة للسبع سنوات لإجمالي البنوك ومدي الالتزام هذه البنوك بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية الصادرة عن الجهات الرقابية والبنك المركزي. ولذلك تم اقتراح النموذج التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

المتغير التابع: يمثل الأداء المالي (Y)
(Y_1): يمثل معدل العائد على الأصول (ROA)
(Y_2): يمثل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)
المتغيرات المستقلة: يمثل الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (X)
(X_1): يمثل نسبة القروض المتعثرة (غير المنتظمة) (NPLR)
(X_2): يمثل نسبة كفاية رأس المال (CAR)
(X_3): يمثل نسبة السيولة (LAR)
(X_4): يمثل نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض (LLPR)
(ε_1) تمثل حد الخطأ العشوائي، والذي قد يرجع إلى وجود متغيرات أخرى وأخطاء قياس والأخطاء العشوائية.
β_0 β_1, β_2, β_3, β_4: تمثل معلمات خاصة بالنموذج

اختبار الفرض الفرعي الأول: لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (2) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيرا على معدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول رقم (2) نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

Unstandardized Coefficients					
	B	Std. Error	Standardized Coefficients of B	T	Sig.
(Constant)	-2.18	0.91		-2.38	0.02
x_1	-5.20	2.20	-0.17	-2.36	0.019
x_2	-0.08	0.03	-0.27	-2.52	0.01
x_3	-1.20	0.59	-0.10	-2.04	0.031
x_4	-35.50	14.59	-0.08	-2.43	0.01
R = 0.60	F = 2.561		Sig. =0.042		
R^2 =0.35	S.E=0.91				

a Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.
- إن إشارات جميع معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من متغيرات((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة،(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على الأصول(Y_1) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R** =0.60 مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = 0.35 وهذا يشير إلى أن 35 % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = 2.561 والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- حيث أن أهم المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول(Y_1)) جاءت علي الترتيب كالتالي:(X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة، ثم (X_3) نسبة السيولة ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة ((X_1) نسبة القروض المتعثرة و(X_2) نسبة كفاية رأس المال و (X_3) نسبة السيولة و(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب 35% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على جودة التقارير المالية ويساعد المحللين الماليين في تقييم "الأصول" وتنبؤهم بمستوى ربحية البنك، وثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية وبالتالي انعكاس على الأداء المالي واختيار القرارات السليمة. والعكس صحيح.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$Y_1 = -2.18 - 5.20\ X_1 - .08\ X_2 - 1.20 X_3 - 35.50 X_4$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (2) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{1_0} وقبول الفرض البديل H_{1_a} عند مستوى المعنوية (0.00)

اختبار الفرض الفرعي الثاني: لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم(3) نتاج هذا التحليل، ويمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين) على النحو التالي:

جدول (3) نتائج معاملات الانحدار والارتباط اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق المساهمين

Unstandardized Coefficients					
	B	Std. Error	Standardized Coefficients of β	T	Sig.
(Constant)	-84.888	36.990		-2.295	0.03
x_1	-112.568	51.861	-0.38	-2.171	0.032
x_2	1.141	0.424	0.36	2.690	0.00
x_3	-59.427	25.518	-0.46	-2.329	0.027
x_4	-782.024	343.897	-0.16	-2.274	0.03
R = 0.657		F = 3.538	Sig. =0.010		
R^2 =0.431		S.E= 9.049			

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات: (X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين(Y_2) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROE.
- وجود علاقة طردية مع (X_2) نسبة كفاية رأس المال ذات إشارات موجبة مما يعني أن زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة السيولة تؤدي قدرة البنك علي القدرة علي رد الودائع ومنح القرض في الأجل القصير وبالتالي زيادة ربحيته.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد= 0.66 مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على حقوق المساهمين وبين المتغيرات المستقلة.

- تبلغ قيمة معامل التحديد= 0.43 وهذا يشير إلى أن 43 % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = 3.54 والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- إن المتغيرات المستقلة المفسرة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين (Y_2) جاءت على الترتيب كما يلي:(X_3) نسبة السيولة ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة ثم (X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة المتمثلة في ((X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). الأكثر تأثيرا على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب43% من التغيرات في المتغير التابع ويتمثل في (معدل العائد على حقوق المساهمين(Y_2))، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك، وأيضا قرارات المستثمرين، وأصحاب المصالح وثقتهم في التقارير المالية.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي حقوق المساهمين من الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_2}=-84.888-112.568\mathbf{X_1}+1.141\mathbf{X_2}-59.427\mathbf{X_3}-782.024\mathbf{X_4}$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (7/5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي حقوق المساهمين مما يعني رفض فرض العدم H_{2_0} وقبول الفرض البديل H_{2_a} عند مستوى المعنوية (0.00)

وفي ضوء النتائج السابقة فانه يتم رفض فرض العدمHo وقبول الفرض البديل Ha وهو وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".

ملخص نتائج اختبارات الفروض

في ضوء ما تقدم من التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك التجارية محل الدراسة لاختبار الفروض الرئيسية والفرعية فان ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التطبيقية هو "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية" حيث أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) وتتلخص في الآتي:

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

(X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
(X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
(X_3): مؤشر السيولة.
(X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين:

(X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
(X_3): مؤشر السيولة.

(X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وكل من:

(X_2): مؤشر كفاية رأس المال.

وجود علاقة عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

(X_1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).

(X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

النتائـــج والتوصيـــات

تناولنا في هذه الدراسة مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المصرية وذلك كأحد أهداف الدعائم الأساسية للحفاظ على قدرة البنك على النمو والحفاظ عليه من التعثر المالي وبالتالي القدرة على الاستمرار فالمنافسة بين البنوك الأخرى، وبعد الدراسة النظرية والعملية التي تم التوصل إليها خلال البحث، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة

- مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة(المتعثرة).
- هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.
- إن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناؤه على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.
- إن التوسع الكبير وعدم الحذر في منح الائتمان يتسبب في ظهور تعثر بعض المقترضين في سداد ديونهم وهذا يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الثقة التي تتمثل في تردد مسئولي الائتمان بالموافقة على منح الائتمان.
- إن تلك البنوك التي تعمل في بيئة الائتمان أكثر شفافية، تكون نوعية القروض فيها أفضل. لأن الشفافية تعتبرا حافزا فعالا للبنوك للحد من سلوك المخاطرة فالائتمان.
- عدم قدرة الأجهزة الرقابية في البنوك من الاكتشاف المبكر للمخاطر الائتمانية.

ثانياً: التوصيـــــات:

بناء على النتائج السابقة وإيمانا بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي بصفته مؤثرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي تقترح الباحثة التوصيات التالية:

- يقترح تشديد دور الرقابة وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة البنوك لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.
- يقترح أن تكون معلومات إدارة المخاطر أكثر شفافية وذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها، وإعداد كشف عن إدارة المخاطر.
- يقترح تجميع أكبر قدر من المعلومات عن المقترضين في جميع مستوى القروض وأكثر شمولا حيث أن التقارير التي تتسم بالشفافية في هذا النطاق تحسن من نوعية القرض والحد من مخاطر الائتمان.

قائمة المراجـــــع

1. البنك الأهلي المصري(2015)، التقرير السنوي 2015، ص27.

2. دادة دليلة(2013)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لعام2010)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
3. رحاب عماد الدين محمد إبراهيم(2014)، تأثير القيمة العادلة للأصول عن توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ص93.
4. رندة المختار رحومة القمودي(2015)، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري، جامعة المنصورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جمهورية مصر العربية.
5. سليم، محمد مجيد.، الرواشدة، بشار(2004)، "تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، جامعة عمان العربية،، عمان، ص9-14.
6. سماسم كامل موسى إبراهيم جادو(2012)، تأثير الإفصاح عن المخاطر وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS7) علي تحقيق القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة ميداني)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، ع1، ص620-624، 634-638.
7. علي عبد الله أحمد شاهين(2010)، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية-غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، ص3-19
8. محمد مجيد سليم، بشار الرواشدة(2004)، تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، جامعة عمان العربية، عمان، ص9-14.
9. متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، البنك المركزي قطاع الرقابة والإشراف، جمهورية مصر العربية ،وحدة تطبيق مقررات بازل (2) ، ص(16-14-4-3).
10. A practical guide to IFRS(2010), 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds.
11. Adamu, Musa Uba. (2013) " The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), p-ISSN: 2321-5925, , Vol.1, Issue 6, P15.
12. BASEL III,(2015)"Capital Adequacy And Risks Disclosures As At , Commonwealth Bank of Australia – Pillar 3 Report", p14,33
13. Basel III , (2014) "Pillar 3 Disclosures Report, For the quarterly period ended" June 30, morgan slanly,p12-13
14. Disclosure in Financial Statements - 'Notes to Accounts(2014), Master Circular on 'Disclosure in Financial Statements – Notes to Accounts' , (2014), issued vide DBOD.BP.BC No.8/21.04.018/2014-15.
15. González, Luís Otero., Gil, Luís Ignacio Rodríguez., López, Sara Fernández., Búa. María Milagros Vivel. (2012), " Determinants of Credit Risk Derivatives use by the European Banking Industry", Journal of Money, Investment and Banking, ISSN 1450-288X Issue, http://www.journalofmoneyinvestmentandbanking.com.
16. Gizaw, Million. Kebede, Matewos. (2015), "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia", African Journal of Business Management, Vol. 9(2), pp. 59-66.

17. Gebhardt, Günther. Farkas, Zoltan Novotny.(2010)" The effects of IFRS adoption on the financial reporting quality of European banks", INTACCT Research, P12.
18. Hassan, Nermine S. M. (2014) "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1), p109-119.
19. Huang, Rocco. "Private Information Trading And Enhanced Accounting Disclosure Of Bank Stocks", The World Bank, and the University of Amsterdam, p4
20. Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K. (2015), "The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets", Research in International Business and Finance, VOL. 34, P177–204.
21. Philip M. Linsley Philip J. Shrives, (2005), "Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 13 Iss 3 p205–214.
22. Rogers, Matama,(2008) "Corporate Governance And Financial Performance Of Selected Commercial Banks In Uganda",Queen's University Belfast, http://www.crrconference.org, p4-5,7-8.
23. Thu, Thao Nguyen Thi. (2013), " Basel III And Impacts On Credit Risk Management", Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi, Romania, p4.
24. Viralv, Acharya & Stepheng, ryan, (2016), "Banks' Financial Reporting and Financial System Stability", Journal of Accounting Research, Vol. 54, No.2, P293.